قانون رقم 20 لسنة 2021 (قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2021)

كما نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم 5743 على الصفحة 3788 بتاريخ 2021-09-16
عدد المواد : 45 تاريخ السريان : 2021-09-16

- المادة 1 تاريخ السريان 2021-09-16

يسمى هذا القانون (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2021) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- المادة 2 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

اللجنة : اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون.

المحافظ : محافظ البنك المركزي الأردني.

الوحدة : وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون.

المال : كل عين أو حق له قيمة مادية أو معنوية في التعامل ويشمل الأصول أو الممتلكات أياً كان نوعها سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة وبغض النظر عن الوسيلة التي تم الحصول عليها بها والوثائق أو المستندات القانونية بما فيها الالكترونية أو الرقمية التي تثبت حق ملكية تلك الأصول أو حصة أو مصلحة فيها سواء كانت داخل المملكة أو خارجها بما في ذلك العملات بالدينار الأردني أو العملات الأجنبية والحسابات المصرفية وصناديق الودائع والاوراق المالية والاوراق التجارية والشيكات السياحية والحوالات وخطابات

Anti Money Laundering and Terrorist Financing Law

Published in the Official Gazette No. 5743 Page 3788 on 16-09-2021
No. Articles : 45 Effective Date : 16-09-2021

- Article 1

This Law shall be cited as the Anti Money Laundering and Terrorist Financing Law of 2021 and shall come into force on the date of its publication in the Official Gazette

- Article 2

a- The following words and expressions wherever mentioned in this Law shall have the meanings ascribed thereto hereunder unless the context indicates otherwise:

Committee : The National Committee for Combating Money Laundering and Terrorism Financing established in accordance with the provisions of this Law .

The Governor : The Governor of the Central Bank of Jordan

The Unit : The Anti Money Laundering and Terrorist Financing Unit established pursuant to the provisions of this Law .

Funds: Any property or right having a material or intangible value in dealings and including assets or property of any kind whether tangible or intangible movable or immovable and regardless of the means by which they were obtained legal documents including electronic or digital documents or documents evidencing title to ownership interest in such assets whether inside or

©قسطاس للتقنيات القانونية

الضمان والاعتمادات المستندية والأصول الالكترونية أو الرقمية أو الافتراضية وأي فوائد أو أرباح أو دخول أخرى مترتبة على أو متولدة من هذه الأموال أو الأصول والموارد الاقتصادية بما فيها النفط والموارد الطبيعية.

المتحصلات: أي أموال أو أصول ناشئة أو تم الحصول عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال ارتكاب فعل أو الامتناع عن القيام بفعل بما يشكل جريمة وفق التشريعات النافذة في المملكة .

الجريمة الأصلية: أي جناية او جنحة معاقب عليها وفقا للتشريعات النافذة.

الجهة النظيرة :الجهة التي تمنح بموجب التشريعات السارية في أي دولة الاختصاصات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخضع لقواعد قانونية كافية للإلتزام بسرية المعلومات.

الجهات المبلغة: المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية .

المجموعة المالية: مجموعة تتكون من شركة أم أو أي نوع آخر من الاشخاص المعنوية تملك حصص السيطرة على باقي الأشخاص الاعتباريين في المجموعة وتقوم بتنسيق الوظائف معها لإحكام الرقابة عليها مع وجود فروع أو شركات تابعة.

الأدوات القابلة للتداول لحاملها : أي أداة نقدية على شكل وثيقة لحاملها ينتقل حق الانتفاع بها بمجرد التسليم بما في ذلك تلك الموقعة والمحذوف منها اسم المستفيد.

المستفيد الحقيقي : الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية على العميل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو الذي تتم العمليات نيابة عنه أو يمارس سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني .

العميل: من يقوم أو يشرع بالقيام بأي من الأعمال مع احدى المؤسسات المالية أو المهن والأعمال غير المالية.

outside the Kingdom including currencies in Jordanian Dinar or foreign currencies and bank accounts deposit funds securities commercial paper travellers cheques remittances letters of guarantees letters of credits electronic digital or virtual assets and any interest profits or other income arising from or derived from such funds assets and economic resources including petroleum and natural resources

Proceeds means any funds or assets created or received directly or indirectly By committing an act or refraining from committing an act that constitutes a crime in accordance with the legislation in force in the Kingdom

Predicate Offense: Any felony or misdemeanor punishable in accordance with the legislation in force.

Counterpart: The entity which under the legislation in force in any State is granted the competencies required for combating money laundering and terrorist financing operations and is subject to sufficient legal rules to ensure the confidentiality of information

Notifying Parties: Financial institutions and non-financial professions and businesses.

Financial Group: A group consisting of a parent company or any other type of corporate body that holds controlling shares over the rest of the legal persons in the group and coordinates functions with it to tighten control over it with the presence of branches or subsidiaries

Bearer Negotiable Instruments Any monetary instrument in the form of bearer documents that transfers the right of usufruct upon delivery including signed instruments with the name of the beneficiary omitted from it

Beneficial Owner: The natural person who directly or indirectly owns or exercises ultimate effective control over

التجميد : حظر نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها من أشخاص أو جماعات أو كيانات ادرجت وفقا لأحكام هذا القانون.

الحجز : حظر نقل الأموال والمعدات والوسائط أو تحويلها أو التصرف فيها لمدة محددة بموجب اجراء صادر عن الجهة المختصة بذلك.

الجهات الرقابية والإشرافية : السلطات المختصة المسؤولة عن ضمان التزام الجهات المبلغة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات ودائرة مراقبة الشركات ودائرة الأراضي والمساحة ووزارة الداخلية وأي جهة أخرى تقرر اللجنة اعتبارها جهة رقابية وإشرافية بموافقة مجلس الوزراء.

الجهات المختصة : الجهات القضائية والإدارية والأمنية والرقابية والاشرافية المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وأي جهة أخرى تقرر اللجنة اعتبارها جهة مختصة بموافقة مجلس الوزراء.

إجراءات العناية الواجبة : عملية التعرف او التحقق من معلومات العميل او المستفيد الحقيقي وطبيعة عمله والغرض من علاقة العمل بشكل يمكن الجهات المبلغة من تقييم مدى تعرضها للمخاطر.

الأشخاص السياسيون المعرضون للمخاطر : الأشخاص الذين يتولون مهام عليا في المملكة أو خارجها بما في ذلك السياسيون والمسؤولون الحكوميون والقضائيون والعسكريون، وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المملوكة للحكومة، ومسؤولو الأحزاب السياسية أو الذين يتولون مهام بارزة في منظمة دولية بمن فيهم أعضاء الإدارة العليا كالمديرين ونواب المديرين وأعضاء المجالس أو المناصب التي في حكمها وأفراد عائلات أي منهم والأشخاص المقربين منهم .

the customer or on whose behalf transactions are carried out or exercises ultimate effective control over a legal person or legal arrangement

Client: Any person who undertakes or attempts to carry out any business with a financial institution or a non-financial profession and business.

Freezing : Prohibition of transferring or transferring or disposing of funds by persons groups or entities listed in accordance with the provisions of this Law .

Seizure: prohibiting the transfer, transfer or disposal of funds equipment and means for a specified period pursuant to a procedure issued by the competent authority in this regard.

Regulatory and Supervisory Entities The competent authorities responsible for ensuring compliance by the Reporting Entities with the AML/CFT requirements including the Central Bank of Jordan Jordan Securities Commission Ministry of Industry Trade and Supply Telecommunications Regulatory Authority Companies Control Department Lands and Surveys Ministry of Interior and any other entity determined by the Committee to be a supervisory authority and supervisory with the approval of the Council of Ministers

Competent Entities: Judicial administrative security supervisory and supervisory entities responsible for combating money laundering or terrorist financing and any other entity deemed by the Committee as a Competent Entity with the approval of the Council of Ministers

Due Diligence Procedures The process of identifying or verifying the information of the customer or the beneficial owner the nature of his business and the purpose of the business relationship in a way that enables Reporting Parties to assess their exposure to risks

ب- لمقاصد هذا القانون تعتمد التعريفات الواردة في أي قانون آخر ذي علاقة حسب مقتضى الحال شريطة أن لا تتعارض هذه التعريفات مع أحكام هذا القانون.

Political Persons at Risk: Persons performing high duties in the Kingdom or abroad including politicians government judicial and military officials and officials Senior Executives of Government Owned Enterprises and officials of political parties or persons who assume prominent functions in an international organization including members of the highest management such as directors deputy directors members of councils or similar offices members of their families and persons close to them

b - For the purposes of this Law the definitions mentioned in any other relevant Law shall be adopted as the case may be provided that such definitions do not contradict the provisions of this Law .

- المادة 3 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- يعد مرتكباً لجريمة غسل الاموال:-

1- كل شخص يعلم بأن الأموال متحصلات جريمة اصلية وسواء ارتكب الجريمة الاصلية ام لا وذلك في حال قيامه عمداً بارتكاب أي من الأفعال التالية:-

أ- تحويل الأموال أو نقلها لغايات تمويه أو إخفاء مصدرها غير المشروع أو لغايات مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية أو ساهم في ارتكابها.

ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو حركتها أو ملكيتها أو أي من الحقوق المرتبطة بهذه الأموال.

ج- اكتساب الأموال أو استخدامها أو إدارتها أو استثمارها أو حيازتها.

2- كل شخص يشرع في ارتكاب أي من الأفعال المشار إليها في البند (1) من هذه الفقرة أو يساعد أو يحرض أو يسهل أو يخفي ارتكاب هذه الجريمة أو يتدخل في ارتكابها

- Article 3

a- shall be deemed to have committed a money laundering offense

Whether or not the predicate offense has been committed by any person knowing that funds are the proceeds of a predicate offense if he intentionally perpetrates any of the following acts:

a- Transferring or relocating funds for the purpose of disguising or concealing their illegal source or for the purposes of assisting any person involved in the commission of the predicate offense or participating in its perpetration

b) the concealment or disguise of the true nature source source location disposition movement movement ownership or any rights related to such funds

c the acquisition use management investment or possession of funds

©قسطاس للتقنيات القانونية

أو يعمل كشريك أو يرتبط مع أو يتآمر لمحاولة ارتكاب هذه الجريمة.

ب- عند اثبات ان الاموال هي متحصلات جريمة فلا يشترط أن يكون قد تم إدانة شخص بارتكاب الجريمة الاصلية

ج- لغايات هذا القانون، تشمل متحصلات الجريمة ما يلي:-

1- أي متحصلات ناجمة عن ارتكاب فعل اجرامي خارج المملكة شريطة أن يشكل هذا الفعل جريمة في المملكة وفي الدولة التي وقع فيها.

2- أي متحصلات ناجمة عن أي فعل يعتبر جريمة بمقتضى اتفاقيات دولية صادقت عليها المملكة شريطة أن يكون معاقبا عليها في القانون الاردني.

2 Any person who attempts to commit any of the acts referred to in paragraph 1 of this paragraph or who aids abets or facilitates or hides the commission of such an offense or intervenes in the commission of such offense or acts as an accomplice with or conspires with or conspires to attempt the commission of such offence

b When it is established that the funds are the proceeds of a crime it is not required that a person be convicted of having committed the predicate crime

c for the purposes of this Law The proceeds of the crime shall include the following:

Any proceeds resulting from the commission of a criminal act outside the Kingdom provided that such act constitutes an offense in the Kingdom and in the State in which it was committed

2- Any proceeds resulting from any act considered as a crime pursuant to international conventions ratified by the Kingdom provided that it is punishable by Jordanian law

- المادة 4 تاريخ السريان 2021-09-16

أ-يعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل شخص:-

1- يقوم بأي وسيلة كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإرادته بتقديم أو جمع الاموال سواءً من مصدر مشروع أو غير مشروع مع علمه بأن تلك الاموال ستستخدم كلياً أو جزئياً في ارتكاب عمل إرهابي أو من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية.

2- يساهم عمداً في ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب مع مجموعة من الأشخاص أو يدعمهم لارتكابها.

3- يقوم بتمويل سفر الأشخاص إلى دول غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لغايات قيامهم بارتكاب أو التخطيط أو

- Article 4

a person shall be deemed to have committed the crime of financing terrorism

1 - Provides or collects funds by any means directly or indirectly at his own will whether from a legitimate or illegal source with the knowledge that such funds will be used in whole or in part in the perpetration of a terrorist act or by a terrorist person or terrorist organization

2- Willfully contributes to the commission of a terrorist financing offense with a group of persons or supports them to commit such crime

التحضير أو المشاركة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب الأعمال الإرهابية أو توفير أو تلقي التدريب عليها.

4- يساهم في ارتكاب أي من جرائم تمويل الإرهاب المشار اليها في هذه الفقرة أو يقوم بتنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكابها.

5- يشرع في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ب- تقع جريمة تمويل الإرهاب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، حتى لو لم يقع العمل الارهابي أو لم يتم الشروع في ارتكابه وسواء استخدمت هذه الأموال لارتكاب عمل إرهابي أو محاولة ارتكابه أو لم تستخدم وسواء ارتبطت بعمل إرهابي معين أم لم ترتبط وبغض النظر عن مكان وقوع العمل الإرهابي أو المكان الذي كان من المفترض أن يقع فيه.

3 finance the travel of persons to States other than their State of residence or nationality for the purpose of committing planning preparation or participating in the commission or facilitating the perpetration of terrorist acts or providing or receiving training in such acts

4- Participates in the commission of any of the terrorist financing offenses referred to in this paragraph or organizes or directs other persons to commit such crimes

5 He shall attempt to commit any of the offenses set forth in this paragraph .

b The offense of financing terrorism stipulated in paragraph (a) of this Article shall be committed Even if the terrorist act has not been committed or has not been attempted and whether these funds were used to commit a terrorist act or attempt to commit it or not used and whether or not they are associated with a specific terrorist act and regardless of the place of occurrence of the terrorist act or the place where it was supposed to have taken place

- المادة 5 تاريخ السريان 2021-09-16

تشكل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب) برئاسة المحافظ وعضوية كل من:-

أ- نائب المحافظ الذي يسميه المحافظ نائبا لرئيس اللجنة.

ب- امين عام وزارة العدل.

ج- امين عام وزارة الداخلية.

د. أمين عام وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.

هـ- مدير عام دائرة الجمارك.

و- مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

- Article 5

A committee called (The National Committee for Combating Money Laundering and Terrorism Financing) shall be formed under the chairmanship of the Governor and the membership of the following:

a) The Deputy Governor designated by the Governor as the Deputy Chairman of the Committee

b- The Secretary General of the Ministry of Justice

c- The Secretary General of the Ministry of Interior

Dr. Secretary General of the Ministry of Foreign Affairs and Emigrants Affairs

©قسطاس للتقنيات القانونية

e the Director General of the Customs Department

The Director General of the Income and Sales Tax Department

g- The Director General of the Department of Lands and Surveys

h- The Companies Controller General.

i- The Secretary General of the Associations Register

j- An authorized representative of the Board of Commissioners of the Jordan Securities Commission nominated by the Chairman of the Board of Commissioners

k- a representative of the General Intelligence Department

the Head of the Unit

m- A representative of any other entity to be added by a decision of the Council of Ministers upon the recommendation of the Chairman of the Committee

ز- مدير عام دائرة الاراضي والمساحة.

ح- مراقب عام الشركات.

ط- أمين عام سجل الجمعيات.

ي- مفوض من مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية يسميه رئيس مجلس المفوضين.

ك- ممثل عن دائرة المخابرات العامة .

ل- رئيس الوحدة.

م- ممثل عن أي جهة اخرى يتم اضافتها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس اللجنة.

- Article 6

a- The Committee shall assume any duties and powers related to combating money laundering and financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction including the following:

1 to draw up the general policy for combating money laundering financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction develop strategies and approve the necessary plans for their implementation in light of the risks of money laundering and terrorist financing in the Kingdom and follow up on the entities responsible for their implementation

- المادة 6 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- تتولى اللجنة أي مهام وصلاحيات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك ما يلي:-

1- رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل وتطوير الاستراتيجيات واعتماد الخطط اللازمة لتنفيذها في ضوء مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة ومتابعة الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

2- اعتماد اجراءات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل في المملكة وتحديثه.

©قسطاس للتقنيات القانونية

3- تزويد الجهات المختصة بالمعلومات المتعلقة بتقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل .

4- تزويد المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية بالمعلومات المتعلقة بنتائج عمليات تقييم المخاطر.

5- تعزيز التعاون والتنسيق في مجال تطبيق الأطر اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المملكة.

6 - المشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالسياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

7- اقتراح مشروعات التشريعات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل .

8- متابعة المستجدات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل واقتراح الاجراءات اللازمة بشأنها.

9- تقييم فاعلية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل وتنسيق جمع الاحصائيات والمعلومات والبيانات الوطنية من جميع الجهات ذات العلاقة وبيان الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة أوجه القصور فيها.

10- تحديد شروط اشغال وظيفة رئيس الوحدة واسباب انتهاء خدماته.

11- الموافقة على الموازنة السنوية المقترحة للوحدة وإقرار بياناتها المالية الختامية .

12- تعيين محاسب قانوني للوحدة وتحديد أتعابه.

ب- تلتزم الجهات الممثلة في اللجنة بتقديم تقرير عن إجراءاتها ودورها في مكافحة جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل .

2- Adopt and update the procedures for assessing the risks of money laundering terrorism financing and the proliferation of weapons of mass destruction in the Kingdom

3- provide the competent authorities with information related to the risk assessments of money laundering and terrorist financing and the proliferation of weapons of mass destruction

provide Financial Institutions and Non-Financial Professions and Businesses with information related to the results of risk assessments

5- Enhancing cooperation and coordination in the implementation of the frameworks required for combating money laundering financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction in the Kingdom

6- Participate in international forums related to the general policy of combating money laundering financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction

7- propose draft legislations related to money laundering and terrorist financing and the proliferation of weapons of mass destruction

8- Follow up on international developments in the field of combating money laundering financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction and propose the necessary measures in this regard.

9- Assess the effectiveness of the systems of combating money laundering financing of terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction coordinate the collection of national statistics information and data

ج- تحدد آلية عمل اللجنة والنصاب القانوني لاجتماعاتها واتخذ قراراتها وتشكيل أمانة سرها وسائر الأحكام المتعلقة بها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

from all relevant authorities and indicate the procedures to be taken to remedy its deficiencies

10 - determine the conditions for occupying the post of the Head of the Unit and the reasons for termination of his services

11- approve the proposed annual budget of the Unit and approve its final financial statements

12- Appointing a chartered accountant for the Unit and fixing his remuneration

b- The entities represented in the Committee shall submit a report on their procedures and role in combating money laundering crimes and related predicate crimes and crimes of financing terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction

c- The committee’s work mechanism, the quorum for its meetings, the decisions taken by it, the formation of its secretariat and all relevant provisions shall be determined by virtue of a regulation issued for this purpose.

- المادة 7 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- تنشأ وحدة تسمى (وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب) تتمتع باستقلال مالي وإداري وترتبط بالمحافظ.

ب- يعين رئيس الوحدة بقرار من اللجنة بناء على تنسيب رئيسها ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية بمقتضى قرار تعيينه .

ج- يكون للوحدة جهاز تنفيذي من الموظفين يتم تعيينهم وفقا لاحكام نظام الموظفين المعمول به في البنك المركزي الأردني ولهذه الغاية يمارس رئيس اللجنة صلاحيات مجلس إدارة البنك المركزي ويمارس رئيس الوحدة صلاحيات المحافظ المنصوص عليها في ذلك النظام.

- Article 7

a- A unit called (the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Unit) shall be established and shall enjoy financial and administrative autonomy and shall be attached to the Governor.

b- The Unit Head shall be appointed pursuant to a decision issued by the Committee upon the recommendation of the Unit Head and his salary increments and other financial entitlements shall be determined pursuant to the decision of his appointment

c- The Unit shall have an executive body of employees appointed in accordance with the Personnel Regulations in

force at the Central Bank of Jordan and for this purpose the Chairman of the Committee exercises the powers of the Board of Directors of the Central Bank and the Head of the Unit exercises the powers of the Governor stipulated in that Regulation

d- The Head of the Unit may undermine any of his powers stipulated in this Law or the regulations instructions or decisions issued pursuant thereto to any of the Unit employees provided that the authorization is specific and in writing.

e- All affairs related to the Unit shall be regulated by virtue of a regulation issued for this purpose.

د- لرئيس الوحدة تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون او الانظمة او التعليمات او القرارات الصادرة بمقتضى أي منها لأي من موظفي الوحدة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً.

هـ- تنظم جميع الشؤون المتعلقة بالوحدة بمقتضي نظام يصدر لهذه الغاية .

- Article 8

a The Unit shall have an independent budget and its fiscal year shall begin on the first day of January of each year and end on the thirty first day of December of the same year

b The financial resources of the Unit shall consist of the following:

The allocations allocated to it by the Central Bank of Jordan

The appropriations allocated to it in the State general budget

3- aids grants gifts or donations received provided that they are approved by the Council of Ministers if they are from a non-Jordanian source

c- The Unit shall enjoy the exemptions and facilities enjoyed by Ministries and Government Departments.

- المادة 8 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- يكون للوحدة موازنة مستقلة وتبدأ سنتها المالية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها.

ب- تتكون الموارد المالية للوحدة مما يلي:ـ

1- المخصصات التي يرصدها لها البنك المركزي الاردني.

2- المخصصات التي ترصد لها في الموازنة العامة للدولة.

3- المساعدات او المنح او الهبات او التبرعات التي ترد اليها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .

ج- تتمتع الوحدة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

- Article 9

- المادة 9 تاريخ السريان 2021-09-16

©قسطاس للتقنيات القانونية

The Unit shall have the duties and powers to:

a- receive the notifications and notifications provided for in this Law and any other information related to money laundering or related predicate crime or terrorist financing

b- analyze the notifications notifications and information referred to in paragraph (a) of this Article and Articles (11) and (12) of this Law

c- transmit the information and the results of the analysis to the competent public prosecutor in case of suspicion of having committed a money laundering crime or a related predicate crime or terrorist financing using safe and protected means for this purpose

d- Analyze the patterns, mechanisms and methods of money laundering and terrorist financing offenses and prepare a summary thereof for dissemination thereof.

e receive information and reports related to cash transactions electronic transfers and cross-border funds as determined by the competent authorities

f- provide the Competent Entities with information or the results of the analysis on their own initiative or upon a request from those Entities

g- To publish periodically statistics on the number of transactions suspected of money laundering or related predicate offense or terrorist financing received transferred and distributed and classified according to the entities and investigations and on the number of convictions issued confiscated seized or frozen property mutual legal assistance and other requests for international cooperation provided or received.

h- support programs and activities aimed at enhancing the Kingdom', s capabilities in combating money laundering

تتولى الوحدة المهام والصلاحيات التالية:ـ

أ- تلقي الإخطارات والتبليغات المنصوص عليها في هذا القانون وأي معلومات أخرى مرتبطة بغسل أموال او جريمة أصلية مرتبطة بها او تمويل إرهاب.

ب- تحليل الإخطارات والتبليغات والمعلومات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والمادتين (11) و(12) من هذا القانون .

ج- إحالة المعلومات ونتائج التحليل الذي قامت به إلى المدعي العام المختص في حال وجود شبهة بارتكاب جريمة غسل أموال أو جريمة أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب من خلال استخدام وسائل آمنة ومحمية لهذه الغاية.

د- تحليل انماط جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآلياتها وأساليبها وإعداد موجز عنها لنشرها .

هـ ـ تلقي المعلومات والتقارير المتعلقة بالمعاملات النقدية والتحويلات الالكترونية والأموال المنقولة عبر الحدود وفقا لما تحدده الجهات المختصة.

و- تزويد الجهات المختصة بالمعلومات او بنتائج التحليل من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من تلك الجهات.

ز- نشر إحصائيات دورية عن عدد العمليات التي يشتبه أنها مرتبطة بغسل الأموال او الجريمة الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب التي تم تلقيها واحالتها وتوزيعها وتصنيفها حسب الجهات والتحقيقات وعن عدد أحكام الإدانة الصادرة والممتلكات المصادرة أو المحجوزة أو المجمدة والمساعدات القانونية المتبادلة وغيرها من طلبات التعاون الدولي التي تم تقديمها أو تلقيها.

ح- دعم البرامج والأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدرات المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

ط- أي مهام أو صلاحيات أخرى منصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

and terrorist financing and the proliferation of weapons of mass destruction

i- perform any other duties or powers stipulated in this Law and the regulations instructions and resolutions issued in pursuance hereof

- Article 10

The Unit may require the Notifying Entities to suspend all procedures and transactions in progress on the Transaction which have been notified or notified in accordance with the provisions of this Law for a period not exceeding five working days

- المادة 10 تاريخ السريان 2021-09-16

للوحدة أن تلزم الجهات المبلغة بأن توقف جميع الإجراءات والمعاملات الجارية على العملية التي تم الإخطار او التبليغ عنها وفقاً لأحكام هذا القانون لمدة لا تزيد على خمسة أيام عمل.

- Article 11

a The Unit may request information data and documents from the Notifying Entities or the Competent Entities for the purpose of discharging its duties or upon the request of a counterpart entity .

b. The entities referred to in paragraph (a) of this Article shall provide the Unit with information data and documents within the period specified in the application.

c- The Unit shall determine the mechanism for obtaining the information data and documents referred to in this Article.

- المادة 11 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- للوحدة طلب المعلومات والبيانات والوثائق من الجهات المبلغة أو الجهات المختصة لغايات قيامها بمهامها أو بناء على طلب من جهة نظيرة.

ب. تلتزم الجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بتزويد الوحدة بالمعلومات والبيانات والوثائق خلال المدة المحددة في الطلب.

ج- تحدد الوحدة آلية الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق المشار إليها في هذه المادة.

- Article 12

The Unit shall have the right to exchange information with counterparties automatically or upon request provided that such information is reciprocated and such information shall not be used except for purposes related to combating

- المادة 12 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- للوحدة الحق في تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة تلقائياً أو بناء على طلب شريطة المعاملة بالمثل وعلى أن لا تستخدم هذه المعلومات الا في الأغراض المتعلقة

بمكافحة غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

پ- يشترط الحصول على موافقة الجهة النظيرة التي قدمت المعلومات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الإفصاح عنها لطرف ثالث أو عند استخدامها لغايات التحقيق والادعاء.

ج- للوحدة الحق في ابرام مذكرات تفاهم مع الجهات النظيرة لتنظيم تبادل المعلومات.

money laundering and the related predicate crime and the financing of terrorism

P- The consent of the counterparty that provided the information referred to in paragraph (a) of this Article is required before disclosing it to a third party or when using it for investigation and prosecution purposes.

c- The Unit shall have the right to conclude memoranda of understanding with counterpart entities to regulate the exchange of information.

- المادة 13 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- تتخذ الوحدة الإجراءات اللازمة لضمان أمن المعلومات والوثائق التي يتم تلقيها ومعالجتها واحالتها والاحتفاظ بها بشكل آمن، على أن يتم استخدامها وفقاً لتعليمات يصدرها رئيس الوحدة لهذه الغاية.

ب- يحظر على رئيس الوحدة وموظفيها افشاء المعلومات التي يطلعون عليها أو يعلمون بها بحكم عملهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولا يجوز الافصاح عن هذه المعلومات بأي صورة كانت الا للأغراض المبينة في هذا القانون ويستمر هذا الحظر الى ما بعد انتهاء عملهم في الوحدة.

ج- يسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة على أي شخص يطلع او يعلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يحصل على أي معلومات تم تقديمها او تبادلها بموجب أحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها أثناء ممارسته لمهامه.

- Article 13

a) The Unit shall take the necessary measures to ensure the security of the information and documents received processed and transmitted and are kept securely Provided that they are used in accordance with the instructions issued by the Unit Head for this purpose.

b- The Unit Head and its employees are prohibited from directly or indirectly disclosing the information they have access to or become aware of by virtue of their work and such information may not be disclosed in any form except for the purposes stated in this Law and this prohibition shall continue until after the termination of their work in the Unit

c- The prohibition stipulated in paragraph (b) of this Article shall apply to any person directly or indirectly knowing or obtaining any information provided or exchanged pursuant to the provisions of this Law and the regulations instructions and decisions issued pursuant thereto during the exercise of his duties

- المادة 14 تاريخ السريان 2021-09-16

- Article 14

أ- تلتزم الجهات المبينة أدناه بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها:-

1- المؤسسات المالية وتشمل:-

اولاً: البنوك العاملة في المملكة.

ثانياً: شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال.

ثالثاً: الأشخاص أو الشركات التي تمارس أياً من الأنشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة الأوراق المالية .

رابعاً: شركات التأمين الحاصلة على إجازة لممارسة اعمال التأمين في المملكة ووكلاء ووسطاء التأمين.

خامساً: الجهات التي تمارس أياً من الأنشطة المالية التالية:-

- منح الائتمان بجميع أنواعه.

- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.

- إصدار أدوات الدفع والائتمان وإدارتها.

- الاتجار بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال سواء لحسابها أو لحساب عملائها.

- شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.

- التأجير التمويلي.

- إدارة الاستثمارات والأصول المالية عن الغير.

- قبول الودائع.

سادساً: الجهات التي تقدم الخدمات البريدية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.

2- المهن والأعمال غير المالية التالية:

اولاً: الأشخاص أو الجهات الذين يعملون في تجارة العقارات وتطويرها.

a- The entities set forth below shall abide by the procedures stipulated in this Law and the regulations instructions and decisions issued pursuant to any of them:

1- Financial institutions including:

First: Banks operating in the Kingdom

Second: Exchange companies and money transfer companies

Third: Persons or companies conducting any of the activities subject to the supervision and licensing of the Securities Commission

Fourth: Insurance companies licensed to practice insurance business in the Kingdom and insurance agents and brokers

Fifth: Entities that conduct any of the following financial activities:

Granting credit of all kinds

Providing payment and collection services

Issuing and managing payment and credit instruments

Trading in money market and capital market instruments whether for its own account or for the account of its clients

Buying and selling debts with or without recourse

Financial leasing

Management of investments and financial assets on behalf of third parties

accepting deposits

ثانياً: الأشخاص أو الجهات الذين يعملون في تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

ثالثاً: المحامون وغيرهم من أصحاب المهن القانونية والمحاسبون القانونيون لدى قيامهم نيابة عن الغير بإعداد عمليات مالية أو تنفيذها لمصلحة عملائهم فيما يتعلق بالأعمال التالية:

- بيع وشراء العقارات أو المحلات التجارية.

- إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو أي أصول مالية أخرى.

- إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات توفير البريد أو حسابات الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والدولية.

- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس أي شخص اعتباري أو إدارته.

- تنظيم المساهمات المتعلقة بتأسيس الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس اللجنة أن يقرر تطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها على أي جهة أو مهنة أو نشاط.

Sixth: Entities that provide postal services in accordance with the provisions of the legislation in force.

The following non-financial professions and businesses:

First: Persons or entities engaged in the trade and development of real estate.

Second: Persons or entities engaged in trading in precious metals and precious stones

Third: Lawyers and other legal professionals and chartered accountants when performing on behalf of third parties prepare or execute financial transactions for the benefit of their clients in respect of the following activities:

Buying and selling real estate or commercial premises

manage funds securities or any other financial assets

manage bank accounts postal savings accounts or investment accounts in the local and international financial markets

Take the necessary legal procedures to establish or manage any legal person

regulate contributions related to the establishment operation or management of companies

b- The Council of Ministers upon the recommendation of the Chairman of the Committee may decide to apply the provisions of this Law and the regulations instructions and resolutions issued in pursuance thereof to any entity or profession or activity .

- المادة 15

تاريخ السريان 2021-09-16

على الجهات المبلغة ووفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية والتي تراعي قدرة الجهة القيام بما يلي:-

- Article 15

أ- تحديد وتقييم وفهم ومراقبة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر المتعلقة بالعملاء والدول والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات وقنواتها والعمليات والتقنيات بما فيها تلك الجديدة أو التي هي قيد التطوير وعلى أن يتناسب ذلك مع طبيعة وحجم الجهة المبلغة ومتطلبات السلطات الرقابية ومستوى المخاطر الوطنية.

ب- تبني وإقرار سياسات وضوابط وإجراءات لإدارة وتخفيض المخاطر وذلك بناء على نتائج تقييم المخاطر المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- توثيق وتحديث عمليات تقييم المخاطر الذاتي دوريا أو كلما دعت الحاجة وتوفيرها للجهات المختصة بناء على طلبها.

د- عدم فتح أي حسابات مجهولة أو حسابات بأسماء وهمية أو الاحتفاظ بها وعدم التعامل مع مجهولي الهوية سواء أكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين.

هـ- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة أو المبسطة او المشددة بما يتناسب وتقييم المخاطر والتحقق منها على ان تطبق إجراءات العناية الواجبة المشددة عند تحقق حالات محددة للمخاطر المرتفعة أو عند وجود اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

و- اتخاذ إجراءات ملائمة لإدارة المخاطر لتحديد فيما اذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر واتخاذ اجراءات عناية خاصة بذلك.

ز- تطبيق برامج لمكافحة غسل الأموال وأي جريمة أصلية مرتبطة بها وتمويل الإرهاب بما ينسجم مع تقييم المخاطر.

ح- تلتزم المجموعة المالية بتطبيق برامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة تتضمن سياسات وإجراءات لتبادل المعلومات بينها وعلى المؤسسة المالية الأم التحقق من ان فروعها الخارجية

The Notifying Entities shall in accordance with the instructions issued for this purpose that take into account the Entity’s ability to:

a- identifying assess understanding and controlling its Money Laundering and Terrorist Financing risks taking into account the risk factors related to the clients countries countries geographical regions products services channels processes processes and technologies including those new or under development provided that this is commensurate with the nature and size of the Reporting Party the requirements of the supervisory authorities and the level national risks

b- adopt and approve policies controls and procedures for managing and mitigating risks based on the results of the risk assessment referred to in paragraph (a) of this Article

c- Document and update the risk self-assessments periodically or whenever needed and provide them to the Competent Entities upon their request.

d- Not to open or maintain any unknown accounts or accounts under fictitious names and not to deal with unidentified persons whether they are natural or legal persons.

e) take appropriate simplified or enhanced due diligence procedures for the assessment and verification of risks provided that the enhanced due diligence procedures are applied when specific cases of high risk are identified or when there is suspicion of money laundering or terrorist financing

f- take appropriate risk management procedures to determine whether the customer or beneficial owner is a political person exposed to risks and take specific safeguards procedures to that end

g- implement programs to combat money laundering and any associated predicate crime and the financing of terrorism in line with the risk assessment

h- The Financial Group shall implement programs to combat money laundering and the financing of terrorism at the group level that include policies and procedures for exchanging information between them and the Parent Financial Institution shall ensure that its overseas branches and subsidiaries apply the measures to combat money laundering and financing of terrorism imposed on it.

والشركات التابعة لها تطبق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المفروضة عليها.

- Article 16

a- In case the Notifying Entities are unable to take care measures or initiate any of the procedures stipulated in paragraph (e) of Article 15 of this Law the Notifying Entities shall not open the account or carry out the operation or start or continue any of the procedures and may So notify the unit.

b) The provisions of paragraph (a) of this Article shall not apply if the Notifying Party has a suspicion of money laundering or a related predicate offense or terrorist financing and the Reporting Party believes on reasonable grounds that the implementation of the due diligence measures would alert the Customer The notifying body may not continue the procedures and submit a notification to the Unit accordingly .

- المادة 16 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- على الجهات المبلغة في حال تعذر قيامها باتخاذ اجراءات العناية أو البدء في أي من الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (15) من هذا القانون عدم فتح الحساب أو تنفيذ العملية أو بدء أي من الاجراءات أو الاستمرار بأي منها ولها في ذلك إخطار الوحدة.

ب- لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة في حال وجود اشتباه بغسل أموال أو جريمة أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب لدى الجهة المبلغة واعتقادها وفقاً لأسباب معقولة بأن تنفيذ اجراءات العناية الواجبة من شأنه أن ينبه العميل، وللجهة المبلغة عدم مواصلة الإجراءات وتقديم اخطار للوحدة بذلك .

- Article 17

a The Notifying Parties shall in accordance with instructions issued for this purpose keep records of the local or international operations it conducts and sufficient data to identify such operations for a period of at least five

- المادة 17 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- تحتفظ الجهات المبلغة ووفقاً لتعليمات تصدر لهذه الغاية بسجلات تتضمن ما تجريه من عمليات محلية أو دولية وبالبيانات الكافية للتعرف على تلك العمليات لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إتمام العملية، كما يتعين عليها

years from the date of completion of the transaction It shall also retain all records obtained through due diligence procedures accounts files and commercial correspondence and the results of any analysis conducted for at least five years from the date of termination of the relationship or transaction whichever is longer provides evidence for this.

b The Notifying Entities shall periodically update the records including the due diligence records documents data information and the results of any analysis including the due diligence records provided for in paragraph (a) of this Article It shall be made available to the competent authorities upon their request .

الاحتفاظ بجميع السجلات التي يتم الحصول عليها من خلال إجراءات العناية الواجبة وملفات الحسابات والمراسلات التجارية ونتائج أي تحليل تم إجراؤه لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ انتهاء العلاقة أو العملية أيهما أطول وعلى أن تتيح آلية الاحتفاظ بهذه السجلات إمكانية إعادة تركيب العمليات الفردية وبما يوفر دليلاً لذلك.

ب- تلتزم الجهات المبلغة بتحديث السجلات بما فيها سجلات العناية الواجبة والوثائق والمستندات والبيانات والمعلومات ونتائج أي تحليل تم إجراؤه بما في ذلك سجلات العناية الواجبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بصفة دورية، وإتاحتها للجهات المختصة بناء على طلبها.

- Article 18

The Notifying Party shall immediately notify the Unit of any operation or activity or attempt to conduct it if it suspects or has reasonable grounds to suspect that the funds are the proceeds of a money laundering crime related predicate crime or terrorist financing regardless of the transaction value and in accordance with instructions issued by the Unit

- المادة 18

تاريخ السريان 2021-09-16

على الجهة المبلغة إخطار الوحدة فوراً عن أي عملية أو نشاط أو محاولة اجرائها إذا اشتبهت أو توافرت لديها أسباب معقولة للاشتباه بأن الأموال متحصلة عن جريمة غسل أموال أو جريمة أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب وبغض النظر عن قيمة العملية ووفقا لتعليمات تصدرها الوحدة.

©قسطاس للتقنيات القانونية

- Article 19

The Reporting Entities directors employees and other personnel of the Reporting Entities are prohibited from disclosing that they have notified the Unit or provided the Unit with any information related to money laundering related predicate crime or terrorist financing with the exception of cases of disclosures to concerned managers or compliance officers or between Financial Institutions within the same Financial Group and Authorized Entities may legally have access to such information.

- المادة 19 تاريخ السريان 2021-09-16

يحظر على الجهات المبلغة ومديريها وموظفيها وغيرهم من العاملين لديها الافصاح عن قيامهم بإخطار الوحدة او بتقديم أي معلومات متعلقة بغسل الأموال أو الجريمة الاصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب وتستثنى من ذلك حالات الافصاح للمديرين المعنيين او موظفي الامتثال أو بين المؤسسات المالية ضمن المجموعة المالية الواحدة والجهات المخولة قانونا بالاطلاع على تلك المعلومات.

- Article 20

Any natural or juridical person shall be precluded from criminal civil administrative or disciplinary liability if he/ she undertakes in good faith the duty to notify of any transaction suspected to be linked to the money laundering crime or the related predicate crime or to the financing of terrorism or to provide information thereon in accordance with the provisions of this Law

- المادة 20 تاريخ السريان 2021-09-16

تنتفي المسؤولية الجزائية أو المدنية او الادارية او التأديبية عن كل شخص طبيعي او معنوي عند قيامه بحسن نية بواجب الاخطار عن أي من العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بجريمة غسل الأموال أو الجريمة الاصلية المرتبطة بها او بتمويل الارهاب أو تقديم معلومات عنها وفقاً لأحكام هذا القانون.

- Article 21

For the purposes of implementing the provisions of this Law The regulatory and supervisory authorities shall abide by the following:

a- follow up the implementation by the Notifying Entities of their obligations in accordance with the provisions of this Law and the regulations instructions and resolutions issued pursuant thereto in accordance with the risk management approach determined pursuant to instructions issued for this purpose

- المادة 21 تاريخ السريان 2021-09-16

لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون، تلتزم الجهات الرقابية والإشرافية بما يلي:-

أ- متابعة قيام الجهات المبلغة بتنفيذ التزاماتها وفقا لأحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه وفقا لمنهج إدارة المخاطر المحدد بمقتضى تعليمات تصدر لهذه الغاية

ب- اجراء التفتيش المكتبي والميداني بما في ذلك فحص أي وثائق أو معلومات او سجلات تعد لازمة للقيام بمهامها واعلام الجهات المبلغة التابعة لرقابتها واشرافها بنقاط

الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى.

ج- تبني وتطبيق التدابير اللازمة لمنع المحكوم عليهم بجناية أو بجنحة متعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون من تملك حصص مسيطرة في أي مؤسسة مالية أو أن يكونوا من المستفيدين الحقيقيين من هذه الحصص او يتولوا اي وظيفة من وظائف الادارة العليا فيها.

د- التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة في المجالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب وعلى أن لا يتم الإفصاح عن أي من المعلومات التي يتم تبادلها لطرف ثالث أو استخدامها دون الحصول على موافقة الجهة النظيرة التي قامت بتزويدها بالمعلومات، ولها في سبيل ذلك ابرام مذكرات تفاهم لتنظيم التعاون بهذا الخصوص.

هـ- الاحتفاظ بإحصائيات متعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو القرارات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك احصائيات التفتيش المكتبي والميداني والمخالفات المرتكبة والعقوبات المفروضة عليها.

و- إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة في هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه.

- المادة 22

على الجهات المختصة، القيام بما يلي:-

b- Conducting on-site and on-site inspections including examining any documents information or records deemed necessary for the performance of its duties and informing Notifying Parties under its control and oversight of the weaknesses in the AML/CFT systems in other countries

c- adopt and implement the necessary measures to prevent persons convicted of a felony or a misdemeanor related to the violation of the provisions of this Law from acquiring controlling stakes in any financial institution or from being the beneficial owners of such shares or assuming any position of senior management therein

d- cooperate and exchange information with counterpart entities in the fields related to combating money laundering and related predicate crime and financing of terrorism provided that no information exchanged to a third party is disclosed or used without obtaining the consent of the counterparty that provided the information to it To this end it may conclude memoranda of understanding regulating cooperation in this regard .

e- maintain statistics related to the implementation of the provisions of this Law or the regulations or decisions issued in pursuance hereof including the statistics of the field and office inspections the violations committed and the penalties imposed thereon

f- issue the necessary instructions to implement the requirements of combating money laundering and terrorist financing stipulated in this Law or the regulations issued pursuant thereto

تاريخ السريان 2021-09-16

- Article 22

the competent authorities Do the following:

1- Notify the Unit immediately if it becomes apparent to the Unit during the exercise of its functions that there is a suspicion of money laundering or a related predicate offense or terrorist financing The Unit may inform these entities of the measures taken.

2- Take the necessary procedures and means for exchanging information and coordinating with the Unit on combating money laundering and terrorist financing.

b- The entities responsible for the establishment, registration and licensing of legal persons shall obtain accurate and up-to-date information available to the Competent Entities about the beneficial owners thereof They shall be kept in a special register in accordance with the instructions issued by the Committee

1- تبليغ الوحدة فورا إذا تبين لها اثناء مباشرتها لاختصاصاتها وجود شبهة غسل أموال أو جريمة أصلية مرتبطة بها او تمويل إرهاب، وللوحدة إعلام هذه الجهات بالإجراءات المتخذة.

2- اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتبادل المعلومات والتنسيق مع الوحدة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب- تلتزم الجهات التي تتولى انشاء وتسجيل وترخيص الاشخاص الاعتبارية الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة ومتاحة للجهات المختصة حول المستفيدين الحقيقيين منها، ويتم الاحتفاظ بها في سجل خاص وفق تعليمات تصدرها اللجنة.

- Article 23

a- Every person shall upon entering or leaving the Kingdom submit a declaration to the Customs Department of his possession of cash or bearer negotiable instruments the value of which exceeds the amount specified by the Committee in accordance with the form prepared for this purpose and the declaration shall be applied to the physical cross border transportation including mail or freight .

b- The Customs Department may request any information on the source and purpose of the cash or bearer negotiable instruments

c. The Customs Department shall keep the declarations and related information and shall make them available directly to the Unit and the Competent Entities

- المادة 23 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- على كل شخص عند قدومه للمملكة أو مغادرته لها أن يقدم إقرارا لدائرة الجمارك عما بحوزته من مبالغ نقدية أو أدوات قابلة للتداول لحاملها والتي تتجاوز قيمتها المبلغ المحدد من اللجنة وفقا للنموذج المعد لهذه الغاية ويطبق الإقرار على النقل المادي عبر الحدود بما فيه البريد أو الشحن.

ب- لدائرة الجمارك طلب أي معلومات عن مصدر النقد أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها والغاية منها.

ج. تحتفظ دائرة الجمارك بالاقرارات والمعلومات ذات العلاقة وتلتزم بإتاحتها مباشرة للوحدة والجهات المختصة.

- Article 24

- المادة 24 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- على دائرة الجمارك ضبط النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها في الحالات التالية:

1- الاشتباه بارتباطها بغسل الأموال أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب.

2- الإقرار الكاذب بإعطاء المعلومات.

3- عدم قيام الشخص بتقديم الاقرار.

ب- يتعين على دائرة الجمارك إبلاغ المدعي العام المختص بالضبط الذي تم إجراؤه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام عمل للتحقق فيما إذا كانت هناك أي أدلة على جريمة غسل الأموال أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب.

ج على المدعي العام المختص خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام عمل من ورود الضبط إليه إصدار قرار بشأن النقد أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها والتي تم ضبطها وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إما بحجزها أو إعادتها وفي حال انتهاء هذه المدة دون صدور مثل هذا القرار فعلى دائرة الجمارك الافراج عن النقد أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها موضوع الضبط وإعادتها لصاحبها.

د- تصدر دائرة الجمارك التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة والمادة (23) من هذا القانون.

a The Customs Department shall seize cash and bearer negotiable instruments in the following cases:

It is suspected of being linked to money laundering or the related predicate offense or the financing of terrorism

2- A false acknowledgment of giving the information

3- Failure by the person to submit the declaration

b- The Customs Department shall inform the competent public prosecutor of the exact action taken pursuant to the provisions of paragraph (a) of this Article within a period not exceeding seven working days to verify whether there is any evidence of a money laundering crime related predicate crime or terrorist financing .

C In this Resolution the Customs Department shall release the seized currency or negotiable instruments to bearer and return it to its owner .

d- The Customs Department shall issue the necessary instructions for the implementation of the provisions of this Article and Article 23 of this Law.

- المادة 25 تاريخ السريان 2021-09-16

- على الوحدة إعلام الجهات الرقابية والإشرافية بأي مخالفات ترتكبها الجهات المبلغة لأي من أحكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او القرارات الصادرة بمقتضاه ويتعين على الجهة الرقابية والإشرافية إعلام الوحدة بالإجراء المتخذ من قبلها .

- Article 25

The Unit shall notify the supervisory and supervisory authorities of any violations committed by the reporting entities to any of the provisions of this Law or the regulations instructions or decisions issued pursuant thereto and the supervisory and supervisory authority shall inform the Unit of the action taken by it

- المادة 26 تاريخ السريان 2021-09-16

- Article 26

أ- تمارس النيابة العامة أو المحكمة المختصة اختصاصاتها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية ولها القيام بأي مما يلي:-

1- تحديد وتتبع المتحصلات والأموال والوسائط والادوات المستخدمة أو التي كان من المنوي استخدامها في ارتكاب أي من الجرائم الواردة في هذا القانون وحجزها.

2- حجز ممتلكات اختلطت فيها المتحصلات مع أموال من مصادر مشروعة الى أن تحدد قيمة المتحصلات غير المشروعة ونواتج استغلالها.

3- حجز أموال المشتكى عليه بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو أي تشريع آخر ذي علاقة ومنعه من السفر الى حين استكمال اجراءات التحقيق او الفصل في الدعوى .

4 - حجز أي مال لدى الغير إذا تبين أنه قد تم الحصول عليه نتيجة ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

5- طلب السجلات والوثائق والمستندات والبيانات من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون لغايات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها فيه .

ب- للمتضرر من الإجراءات المنصوص عليها في البنود من (1) الى (4) من الفقرة (أ) من هذه المادة حق الطعن خلال سبعة أيام من تاريخ صدور قرار الحجز لدى المحكمة المختصة.

ج- على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر، يترتب على حجز الأموال الذي يجريه المدعي العام أو المحكمة المختصة وفق أحكام هذا القانون وقف جميع الإجراءات والمعاملات الجارية على ذلك المال.

a- The Public Prosecution or the competent court shall exercise its jurisdiction in the crimes stipulated in this Law in accordance with the Code of Criminal Procedure and may perform any of the following:

1- identifying and tracing the proceeds funds and means and tools used or intended to be used in the commission of any of the crimes stipulated in this Law and seizing them

2- Seizure of property in which the proceeds have been mixed with funds from lawful sources until the value of the illegal proceeds and the proceeds of their exploitation are determined.

3- Seizure of the funds of the defendant for the crimes stipulated in this Law or any other relevant legislation and prevent him from traveling until the investigation procedures are completed or the case is settled

4 Seizure any property with a third party if it is found that such property has been obtained as a result of committing any of the offenses set forth in this Law .

5- Request records documents documents and data from the entities subject to the provisions of this Law for the purposes of investigation of the crimes stipulated herein

b- The aggrieved party shall have the right to appeal within seven days from the date of issuance of the confiscation decision at the competent court

Notwithstanding the provisions of any other legislation The confiscation of funds conducted by the public prosecutor or the competent court in accordance with the provisions of this Law shall result in the suspension of all procedures and ongoing transactions on such property

- ينشأ مكتب لإدارة الأموال والأصول المحجوزة والمصادرة بموجب أحكام هذا القانون يتبع للنائب العام في عمان ويرأسه مدع عام وتحدد مهام المكتب وصلاحياته وكيفية ادارته وسائر الشؤون المتعلقة به بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

An office for the management of funds and assets seized and confiscated pursuant to the provisions of this Law shall be established under the provisions of this Law under the Public Prosecutor in Oman and headed by a public prosecutor.

- المادة 28 تاريخ السريان 2021-09-16

لغايات هذا القانون، يسمي رئيس المجلس القضائي مدعيا عاما متخصصا أو أكثر للنظر في قضايا غسل الأموال، ويسمي النائب العام لمحكمة أمن الدولة مدعيا عاما متخصصا أو أكثر للنظر في قضايا تمويل الإرهاب.

- Article 28

For the purposes of this Law The Chairman of the Judicial Council shall designate one or more specialized public prosecutors to hear money laundering cases The Public Prosecutor of the State Security Court shall designate one or more specialized public prosecutors to hear cases of terrorist financing.

- المادة 29 تاريخ السريان 2021-09-16

إضافة الى الصلاحيات التي تمارسها الجهات التي تتولى التحقيق او الادعاء في قضايا غسل الأموال والجرائم الاصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية أو أي تشريع آخر ذي علاقة، تتولى القيام بما يلي:-

أ- إجراء التحقيقات المالية الموازية مباشرة أو من خلال إحالتها إلى أي جهة أخرى.

ب- طلب المعلومات الموجودة في قاعدة بيانات الوحدة أثناء قيامها بإجراء التحقيقات ذات العلاقة بغسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

ج- تشكيل فرق تحقيق مشتركة دائمة أو مؤقتة لإجراء تحقيقات متخصصة بما في ذلك إجراء التحقيقات المالية أو التحري عن الأصول أو إجراء تحقيقات مشتركة مع السلطات المختصة في الدول الأخرى.

- Article 29

In addition to the powers exercised by entities conducting investigations or prosecutions in money laundering and related predicate offenses and terrorist financing cases in accordance with the Code of Criminal Procedure or any other relevant legislation It shall:

a) conduct parallel financial investigations directly or through referral thereof to any other entity

b- request the information contained in the database of the Unit while it conducts investigations related to money laundering and related predicate offenses and the financing of terrorism

c- form permanent or temporary Joint Investigative Teams to conduct specialized investigations including financial investigations or search for assets or conduct joint investigations with the competent authorities of other States

د- تبادل المعلومات المتوافرة لديها مع الجهات النظيرة لأغراض التحريات والتحقيقات المتعلقة بغسل الأموال أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب بما يشمل تحديد المتحصلات والوسائط والأدوات الإجرامية وتعقبها.

d- exchange the information available to it with counterparties for the purposes of investigations and investigations related to money laundering or the related predicate crime or the financing of terrorism including the identification and tracing of the proceeds and criminal instrumentalities and instruments

- المادة 30 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي قانون آخر، يعاقب كل من ارتكب أو شرع او تدخل او شارك او حرض او تآمر في ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الارهاب المنصوص عليهما في هذا القانون بالأشغال المؤقتة وبغرامة لا تقل عن مثل الأموال محل الجريمة ومصادرة متحصلاتها وايراداتها ومنافعها وأي وسائط أو أدوات استخدمت أو كان من المنوي استخدامها في الجريمة وذلك مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

ب- يحكم في جميع الأحوال بالمصادرة العينية للمتحصلات أو باموال تعادلها في القيمة في حال تعثر ضبطها او التنفيذ عليها او في حال التصرف فيها إلى الغير حسن حسن النية .

ج- إذا اختلطت المتحصلات باموال اكتسبت من مصادر مشروعة فتخضع هذه الأموال للمصادرة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة في حدود القيمة المقدرة للمتحصلات وإيراداتها ومنافعها.

- Article 30

a) Without prejudice to any more severe penalty provided for in any other law Any person who perpetrates attempts to interfere with participation incites or conspires to commit a money laundering or terrorist financing offense set forth in this Law shall be punished by temporary imprisonment and a fine not less than the equivalent of the funds subject of the crime and the confiscation of its proceeds revenues and utilities and any instrumentalities used or intended to be used be used in the crime without prejudice to the rights of bona fide third parties

b- In all cases a judgment shall be rendered for the confiscation of the proceeds in kind or funds of an equivalent value in the event of failure to seize or execute such proceeds or in case of disposing of such proceeds to bona fide third parties

c If the proceeds are mixed with funds acquired from lawful sources such funds shall be subject to forfeiture set forth in paragraph (b) of this Article within the limits of the estimated value of the proceeds revenues and benefits

- المادة 31 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين، كل من يخالف أحكام المادة (10) والمواد

- Article 31

a) shall be liable to imprisonment for a period not exceeding one year or to a fine of not less than two thousand dinars and not more than twenty thousand dinars

من (15) الى (17) والبند (5) من الفقرة (أ) من المادة (26) من هذا القانون.

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (13) والمادة (19) من هذا القانون.

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائتي ألف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (18) من هذا القانون.

د- يعاقب بغرامة لا تقل عن (10%) من قيمة النقد أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها غير المصرح عنها او المقدم بخصوصها اقرار كاذب خلافا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (23) من هذا القانون، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة.

or to both Whoever violates the provisions of Article 10 and Articles 15 to 17 and Clause 5 of paragraph a of Article 26 of this Law

b- Shall be punished by imprisonment for a period of not less than six months and a fine of not less than five thousand Dinars and not more than ten thousand Dinars or by both penalties whoever violates the provisions of paragraphs (b) and (c) of Article 13 and Article 19 of this Article the law

c- Shall be punished by imprisonment for a period not exceeding three years or a fine of not less than ten thousand Dinars and not exceeding two hundred thousand Dinars or by both penalties whoever violates the provisions of Article 18 of this Law

d- Shall be penalized by a fine not less than (10%) of the value of the cash or bearer negotiable instruments that are not declared or falsely declared in violation of the provisions of paragraph (a) of Article 23 of this Law The fine shall be doubled in case of repetition of the violation.

- المادة 32 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي قانون آخر، وفي الأحوال التي ترتكب فيها جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب من شخص اعتباري من خلال أي من الأشخاص المسؤولين عن إدارته الفعلية أو المخولين بممارسة السلطة فيه عند قيامهم بأي أفعال بالنيابة عنه أو باستخدام أي من وسائله، ودون الاخلال بمسؤولية الجناة من الأشخاص الطبيعيين، يكون الشخص الاعتباري مسؤولاً عن تلك الجرائم ويعاقب بغرامة لا تقل عن ضعف قيمة الأموال محل الجريمة وعلى ان لا تزيد على خمسمائة ألف دينار مع مصادرة متحصلات الجريمة وايراداتها ومنافعها وأي وسائط أو أدوات استخدمت أو كان

- Article 32

a) Without prejudice to any more severe penalty provided for in any other law in cases where the crime of money laundering or the financing of terrorism is committed by a legal person through any of the persons responsible for its effective management or authorized to exercise the authority therein when they perform any acts on its behalf or by using any of its means and without prejudice to the liability of the perpetrators who are natural persons The legal person shall be liable for such crimes and shall be punished by a fine of not less than double the value of the funds subject of the crime but not exceeding five hundred thousand Dinars along with confiscation of the proceeds

من المنوي استخدامها في ارتكاب الجريمة ويكون مسؤولا عن الوفاء بها وتضاعف الغرامة في حال التكرار.

ب- مع مراعاة أحكام قانون البنوك والتشريعات الاخرى للمحكمة وقف الشخص الاعتباري عن العمل كليا أو جزئيا مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة اذا ارتكب ايا من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفي حال التكرار لها أن تقرر الغاء تسجيل الشخص الاعتباري او تصفيته وفي جميع الحالات تأمر المحكمة بعد صدور الحكم القطعي بالادانة بنشره على نفقة الشخص الاعتباري في صحيفتين يوميتين محليتين من الصحف الاوسع انتشاراً.

ج- يحظر على المشار اليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة ممن ثبتت مسؤوليتهم شخصياً عن ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون المشاركة أو المساهمة في رأسمال أي شخص اعتباري أو الاشتراك في إدارته.

of crime proceeds utilities and any instrumentalities used or intended to be used in the perpetration of the crime and shall be liable for payment thereof doubled The fine in case of repetition

b- Subject to the provisions of the Banking Law and other legislations the court may suspend the legal person from work wholly or partially for a period not less than one month and not exceeding one year if he commits any of the crimes stipulated in this Law and in case of repetition thereof may decide to cancel the registration of the legal person or liquidate it and In all cases the court shall order after the issuance of the final judgment of conviction to publish it at the expense of the legal person in two local daily newspapers of the widest circulation .

c- The persons referred to in paragraph (a) of this Article who have been proven personally responsible for committing any of the crimes stipulated in this Law shall not participate in or contribute to the capital of any legal person or in its management

- المادة 33 تاريخ السريان 2021-09-16

-أ-1- إذا قام أحد الأشخاص المتورطين بارتكاب جريمة غسل الأموال أو جريمة تمويل الإرهاب بإبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة قبل علمها بها، وأدى إبلاغه إلى القبض على المساهمين في الجريمة أو ضبط المتحصلات أو منع وقوع العمل الإرهابي أو تخفيف الآثار المترتبة عليه فيعفى من العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون.

2- للمحكمة المختصة الإعفاء من العقوبة المشار اليها في البند (1) من هذه الفقرة في حال تم الإبلاغ عن الجريمة بعد علم الجهات المختصة بها، وأدى الإبلاغ إلى القبض على المساهمين في الجريمة أو ضبط المتحصلات أو منع وقوع العمل الإرهابي أو تخفيف الآثار المترتبة عليه.

- Article 33

a-1 if a person involved in committing a money laundering or terrorist financing crime notifies the competent authorities of the crime before they become aware of it The notification thereof leads to the arrest of the accomplices in the crime or the seizure of the proceeds or the prevention of the occurrence of the terrorist act or the mitigation of its consequences and he shall be exempted from the penalty provided for in this Law

2- The competent court may be exempted from the penalty referred to in paragraph 1 of this paragraph in case the crime is reported after the competent authorities become aware of it The notification led to the arrest of the

accomplices to the crime or the seizure of the proceeds or the prevention of the terrorist act or the mitigation of its consequences

b- Exemption from punishment in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article shall not prevent the confiscation of the proceeds of crime proceeds utilities or instrumentalities and instruments of crime

ب- لا يحول الإعفاء من العقوبة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة من مصادرة متحصلات الجريمة أو ايراداتها ومنافعها أو وسائطها وأدواتها.

- Article 34

a without prejudice to the provisions of any other legislation The Control and Supervisory Entities may take one or more measures or impose any of the penalties set forth below in case they discover a violation of the provisions of Article 10 , Articles 15 to 17 and Clause 5 of paragraph a of Article 26 Article 41 of this Law shall be based on the degree of seriousness of such violation

1- Sending a written warning

2 Requesting the Notifying Entity to submit a work program for the measures that will be taken to remove the violation and rectify the situation .

3- Suspending permanently or temporarily some of the activities of the Reporting Entity

Impose a fine not exceeding one hundred thousand dinars in the event of failure to refer the case to the court

5- Requesting the Notifying Entity to suspend or dismiss any of its managers who are not members of the Board of Directors

6 - Suspension of the licensing of the Notifying Entity

7. Revocation of the license or registration of the Notifying Entity

- المادة 34 تاريخ السريان 2021-09-16

-أ- مع عدم الإخلال بأحكام أي تشريع آخر، للجهات الرقابية والإشرافية أن تتخذ إجراء أو أكثر أو أن تفرض أيا من الجزاءات المبينة أدناه في حال تبين لها وقوع مخالفة لأحكام المادة (10) والمواد من (15) الى (17) والبند (5) من الفقرة (أ) من المادة (26) والمادة (41) من هذا القانون وذلك وفقا لدرجة خطورة تلك المخالفة :-

1- توجيه تنبيه خطي.

2 - الطلب من الجهة المبلغة تقديم برنامج عمل لما سيتم اتخاذه من إجراءات لإزالة المخالفة وتصويب الوضع .

3- وقف بعض أنشطة الجهة المبلغة بشكل دائم أو مؤقت .

4- فرض غرامة لا تتجاوز مائة ألف دينار في حال عدم الإحالة على المحكمة .

5- الطلب من الجهة المبلغة إيقاف أي من إداريها من غير أعضاء مجلس الإدارة عن العمل أو فصله .

6- ايقاف ترخيص الجهة المبلغة .

7- إلغاء ترخيص أو تسجيل الجهة المبلغة .

ب- لكل ذي مصلحة الطعن في أي من الإجراءات أو الجزاءات المتخذة بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المحكمة المختصة .

©قسطاس للتقنيات القانونية

b- Any interested party may appeal any of the procedures or penalties taken pursuant to the provisions of paragraph (a) of this Article before the competent court.

- Article 35

If any of the Notifying Entities fails or fails within the specified period to provide the Unit with the information data documents and documents that must be submitted in accordance with the provisions of this Law and the regulations instructions and decisions issued pursuant thereto or obstructs the Unit from carrying out its duties and powers A fine of not less than five thousand Dinars and not more than twenty thousand Dinars shall be imposed on it and the fine shall be doubled in case of repetition.

- المادة 35 تاريخ السريان 2021-09-16

إذا امتنعت او تخلفت خلال المدة المحددة أي من الجهات المبلغة عن تزويد الوحدة بالمعلومات والبيانات والوثائق والمستندات الواجب تقديمها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه او عرقلت الوحدة عن تنفيذ مهامها وصلاحياتها، تفرض عليها غرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين الف دينار وتضاعف الغرامة في حال التكرار.

- Article 36

Any violation of any provision of this Law or the regulations instructions or decisions issued pursuant thereto for which the Law does not provide for a special penalty The perpetrator shall be punished by a fine of not less than one thousand Dinars and not exceeding ten thousand Dinars and the fine shall be doubled in case of repetition.

- المادة 36 تاريخ السريان 2021-09-16

كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار وتضاعف الغرامة في حال التكرار.

- Article 37

The decision to drop the common action lawsuit to stay the prosecution or to be exempted from the penalty shall not prevent the confiscation of funds obtained from money laundering and related predicate offenses and the financing of terrorism by a judicial decision .

- المادة 37 تاريخ السريان 2021-09-16

لا يحول القرار الصادر بإسقاط دعوى الحق العام أو بوقف الملاحقة أو الإعفاء من العقوبة دون مصادرة الأموال المتحصلة عن جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب بقرار قضائي.

- المادة 38 تاريخ السريان 16-09-2021

أ- تتعاون الجهات القضائية والجهات المختصة مع الجهات غير الاردنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والادعاءات وسماع الشهود والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

ب- يشمل التعاون الدولي طلبات تسليم المتهمين والمحكوم عليهم وكذلك طلبات الجهات غير الاردنية تعقب او تجميد او التحفظ على الأموال محل جرائم غسل الأموال أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها او تمويل الإرهاب او متحصلات أي منها أو أي إجراءات أخرى وذلك وفق القواعد التي تحددها القوانين المعمول بها في المملكة والاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف التي صادقت عليها المملكة او وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل ومع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية.

ج- إذا تعلق طلب المساعدة القانونية المتبادلة بإجراءات غير قسرية، فلا يتم إعمال مبدأ ازدواجية التجريم كشرط للمساعدة القانونية المتبادلة.

د- تكون وزارة العدل الجهة المعنية في المملكة لغايات تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من طلبات التعاون الدولي.

- Article 38

a) The judicial authorities and the competent authorities shall cooperate with the non-Jordanian entities by means of mutual legal assistance in investigations allegations and hearing witnesses and the procedures related to combating money laundering and related predicate offenses and the financing of terrorism

b- International cooperation shall include requests for extradition of accused and convicted persons as well as requests of non-Jordanian entities to track down freeze or seize funds subject of money laundering offenses related predicate crime or terrorism financing or the proceeds thereof or any other procedures in accordance with the rules determined by the laws in force in the Kingdom and the bilateral or multilateral agreements ratified by the Kingdom or in accordance with the principle of reciprocity and without prejudice to the rights of bona fide third parties

c if the request for mutual legal assistance relates to non coercive measures The principle of dual criminality shall not be applied as a condition of mutual legal assistance .

d- The Ministry of Justice shall be the competent authority in the Kingdom for the purposes of executing mutual legal assistance requests and other international cooperation requests.

- المادة 39 تاريخ السريان 16-09-2021

أ- للجهات القضائية المختصة أن تأمر بتنفيذ طلبات الجهات غير الاردنية المختصة بحجز ومصادرة المتحصلات محل جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب والوسائط المستخدمة أو المنوي استخدامها، وذلك وفق القوانين المعمول بها أو الاتفاقيات

- Article 39

a- The competent judicial authorities may order the execution of the requests of the non-Jordanian competent authorities to seize and confiscate the proceeds subject of the money laundering or related predicate offenses or the financing of terrorism and the means used or intended to

be used This shall be in accordance with the laws in force or the agreements ratified by the Kingdom provided that this does not contradict the legislation in force.

b- The proceeds of the funds sentenced to final confiscation shall be distributed in accordance with the provisions of this Law in accordance with the agreements concluded between the concerned countries.

التي صادقت عليها المملكة شريطة ألا يتعارض ذلك مع التشريعات النافذة.

ب- يتم توزيع حصيلة الاموال المحكوم بمصادرتها نهائيا وفقا لأحكام هذا القانون بموجب الاتفاقات التي تعقد بين الدول ذات العلاقة.

- Article 40

The provisions relating to secrecy including banking secrecy provided for in any other law shall not prevent the application of any of the provisions of this Law .

- المادة 40 تاريخ السريان 2021-09-16

لا تحول الأحكام المتعلقة بالسرية بما في ذلك السرية المصرفية المنصوص عليها في أي قانون آخر دون تطبيق أي من احكام هذا القانون.

- Article 41

a- The Council of Ministers upon the recommendation of the Committee may form one or more technical committees to implement the Security Council resolutions related to terrorism financing and the proliferation of weapons of mass destruction

b- The Technical Committee formed in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article shall submit its proposals for designating persons groups and entities on the United Nations Sanctions Lists in conformity with the relevant resolutions of the Security Council.

c Financial Institutions and Non-Financial Professions and Businesses and any other person shall without delay or prior notice freeze funds and economic resources owned in whole or in part by the Listed Person or Group or Entity which is in the possession of or controlled directly or indirectly by any of the following: -

- المادة 41 تاريخ السريان 2021-09-16

أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تشكيل لجنة فنية أو أكثر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ب- تقدم اللجنة الفنية المشكلة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة اقتراحاتها بتسمية الأشخاص والجماعات والكيانات على قوائم جزاءات الأمم المتحدة بما ينسجم مع قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

ج- يتعين على المؤسسات المالية والمهن والاعمال غير المالية وأي شخص آخر القيام دون تأخير او اعلام مسبق بتجميد الاموال والموارد الاقتصادية التي تعود ملكيتها كلياً أو جزئياً للشخص او الجماعة او الكيان المدرج والموجودة في حيازة او المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر لأي مما يلي :-

1- أي شخص او جماعة او كيان تم ادراجه من قبل اللجنة الفنية وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

©قسطاس للتقنيات القانونية

1- Any person group or entity that has been listed by the Technical Committee in accordance with the provisions of paragraph (b) of this Article

2 any person group or entity that has been designated pursuant to Security Council resolutions related to terrorism financing and the proliferation of weapons of mass destruction

d except for the cases provided for in the instructions issued pursuant to paragraph (f) of this Article No person shall make available funds assets economic or financial resources or provide financial or other services wholly or jointly or directly or indirectly or for the benefit of any of the persons referred to in this Article or to those acting on their behalf or at their direction .

e) The criminal, civil or administrative liability of any person who freezes funds and economic resources in accordance with the provisions of this Article shall be precluded.

f- The Committee shall issue the instructions regulating the procedures of listing persons groups and entities on the sanctions lists or propose the inclusion on these lists and the exceptions to the freeze

Whoever violates the provisions of paragraphs (c) and (d) of this Article shall be punished by imprisonment for a period not exceeding three years or a fine of not less than one hundred thousand dinars or by both penalties.

2- أي شخص او جماعة أو كيان تمت تسميته وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

د- باستثناء الحالات المنصوص عليها في التعليمات الصادرة بمقتضى الفقرة (و) من هذه المادة، يحظر على أي شخص إتاحة الأموال أو الأصول أو الموارد الاقتصادية أو المالية أو تقديم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات بشكل كامل أو مشترك أو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو لمنفعة أي من الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة او الى الذين يعملون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم.

هـ- تنتفي المسؤولية الجزائية أو المدنية أو الإدارية عن أي شخص يقوم بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية بما ينسجم مع احكام هذه المادة.

و- تصدر اللجنة التعليمات التي تنظم إجراءات إدراج الأشخاص والجماعات والكيانات على قوائم الجزاءات أو اقتراح الادراج في هذه القوائم والاستثناءات من التجميد.

ز- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة.

- Article 42

The Unit shall be considered the legal and de facto successor to the Anti Money Laundering and Terrorist Financing Unit established pursuant to the provisions of the Anti Money Laundering and Terrorist Financing Law

- المادة 42 تاريخ السريان 2021-09-16

تعتبر الوحدة الخلف القانوني والواقعي لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المنشأة بمقتضى أحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم (46)

لسنة 2007 وتحل محلها في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

No. 46 of 2007 and shall replace it with all its rights and obligations

- المادة 43

تاريخ السريان 2021-09-16

- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

- Article 43

The Council of Ministers shall issue the regulations necessary for the implementation of the provisions of this Law .

- المادة 44

تاريخ السريان 2021-09-16

- يلغى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (46) لسنة 2007 على أن يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه إلى أن تعدل أو تلغى أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكامه.

- Article 44

The Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Law No. 46 of 2007 shall be repealed provided that the regulations instructions and resolutions issued pursuant thereto shall continue to be in force until such time as they are amended repealed or replaced by others in accordance with its provisions.

- المادة 45

تاريخ السريان 2021-09-16

- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

فيصل بن الحسين

- Article 45

The Prime Minister and the Ministers are charged with implementing the provisions of this Law

Faisal bin Al Hussein

المنشور في العدد 5743 على الصفحة 3788**قانون رقم 20 لسنة 2021 (قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2021)**
بتاريخ 2021-09-16 والساري بتاريخ 2021-09-16
والمشار إليه هنا وفيما بعد بالاسم المختصر قانون رقم 20 لسنة 2021 (قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2021)